السنة الشالفة الشالفة

و ۲ حزیران۱۹۳۲

عمان: الخميس في ٢٨ المحرم ١٣٥١

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الحامسة للدورة فوق العادة الثالثة للمجلس التشريبي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٢٠–٥–١٩٣٢

١٠٠٠ الفات المالية

الصحفة

تصديق قانون تعديل المادة الخامسة من القانون الصادر بتاريخ ٢٢ اغستوس سنة ١٩٢٦ معدلاً لقانون عائدات التقاعد الورخ في ٢-٤-١٩٢٤ ١٩٢٣ معدلاً لقانون عائدات التقاعد الورخ في ٢-٤-١٩٢٤ معدلاً لقانون تعديل المادة التاسمة من قانون رسوم البلديات تصديق قانون تعديل المادة التاسمة من قانون النقل على الطرق مواضيعها تعيين موعد الجلسة القادمة ومواضيعها

٣ – « قرئ مشروع قانون تعديل المادة التاسعة من قانون رسوم البلديات كما هو منشور قيه
 الصحيفة ١٨٧ – ١٨٨ من العدد ٤٤٤ من الجريدة الرسمية » •

والاسباب الموجبة له كما يلي :

«ان المادة التاسعة الاصلية نصت على استيفاء البلديات رسوماً عن المائعات المشتعلة التي تستهلك
ضمن مناطقها وقد نشأ عن تقيد البلديات بهذا النص ان اخذ البعض من الشركات والتجار ينشئون
عال لبيع المائعات المشتعلة خارج مناطق البلديات ثم ان اختلاف مقادير الرسوم في البلديات
الاخرى عنها في بلدية العاصمة ادى بالملتزمين لأن يلجأوا الى اساليب مختلفة من اساليب التهريب والاخفاء بقصد حرمان البلدية من رسومها بينا كافة البلديات في امارة شرق الاردن بحاجة كبيرة
لأنماء مواردها
الأنماء مواردها
التناسية العادية العادية من رسومها بينا كافة البلديات في امارة شرق الاردن بحاجة كبيرة

لذلك روّي من الضروري جمل الرسوم على درجــة واحـــدة في كافة البلديات واستيفاوُ ها عواسطة ادارة الجمارك ثم توزيعها على صناديق البلديات » ·

(فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية)

الرئيس — مواضيع الجلسة الآتية : مايرد من اللجان ·

ورفعت الجلسة

مكرتير المجلس النشريعي عمز ذكي

المحيفة السطر السطر خطأ مطبعي في العدد ١٤٤ من ملحق الجريدة الرسمية ؟

المادة الثانية:

« نعدل المادة الحنامسة المذكورة في المادة السابقة كما بـلي : لايحق للذبن استوفوا تعويضات عائدات التقاعد القانونية او استردوا ماكان تـــد اقتطع من مرتباتهم بأسم العائدات المذكورة ان يستفيدوا من حــق التقاعد او المعزولية مالم بكونوا قـــد اكتسبوا حقاً جديداً بالعودة الى خدمة الحكومة ·ومن كان قد عادالى الخدمة فأكلمدة التقاعد او المعزولية تسترد منه التعويضات او العائدات الـتي كان استوفاها قبــلاً وذلك على اقساط حسبها

شكري بك – لقد كان النص الاصلي في المشروع لهذه المادة قاصراً على ذكر التعو يضات ، مع ان بعضالموظفينانما كانوا قد استردوا عائدات النقاعـــد الـتي اقتطعت من مرنبأتهم بسبب كُون الاسترداد وقع قبل صدور قانون التعويضات المؤرخ ـــا ٢٢ اغستوس سنة ١٩٢٦ ·

لذلك رأينا في اللجنة ان نستبدل عبارة (لايحق للذبن استوفــوا التعويضات القانونية عن عائدات التقاعد) بمبارة (لا يحق للذين استوفوا تعو بضات عائدات التقاعـــد القانونية او استردوا ماكان قد اقلطع من مرتباتهم باسم العائدات المذكورة) .

وكذلك قلنا في العبارة الاخيرة من المادة (او العائدات) بعد كلة (التعويضات) ووضعنا كلة (وذلك) بعد كلية (قبلاً) للغرض ذائه ، ودفعاً لأي النباس او اشكال يجتمل وقوعه فسيما لو أبقي النص على حاله ·

اما عبارة (ومن كان قد عاد الى الحدمة فأكل مدة التقاعد او المعزولية)فان المقصود منها: هو أن حق|لتقاعد والمرولية، انما يـكتسب بالنسبة للاشخاص الذينكانوا قد استوفوا التعويضات القانونية ، او عائدات التقاعد ، ثم اعبدوا الى الخدمة في الحسكومة، فأكتسبوا بذلك حقاً جديدًا. وحيننذ أكملوا المدة القانونية، سواء اكان للمعرولية ، ام للتقاعد . هذا من جهـة تصرف اللجنة

اما من حيث الفرض الذي من اجله وضع التمديل ، فقـــد اطلعتم عليه في لائجـــة الاسباب الموجبة ، وعلتم بأنه كان من مقتضبات المصلحة، لذلك ارجومن مجلسكم العالي ان يوافق على هذه المادة .

عوده بك - حتى لايقى محل للاجتهاد والتفسير في هذه المادة ؛ ارجو من عطوفة مدير الحزينة ان يوضح لنا العيارة الاخبرة من هذه المادة التي ذكر فيها (ومن كان قد عاد الى الحدمــة

الدورة فوقالعادة الثالثة

انعقدت الجلسة الحامسة للدورة فوق العادة الثالثة للمجلس النشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنين المصادف في ١٧ محرم الحرام لسنة ١٣٥١ و٢٣ مايس لسنة ١٩٣٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور أكثرية قانونية ولم بتغيب عنالحضور سوى:سلطي باشا الابراهيم ماحد باشا العدوان ، حمد باشا بن جازي ، صالح باشا العوران ، حديثه باشاالحر يشه، رفيفان باشا

> الرئيس - افتتح الجلسة ، فليقرأ الضبط (فقرئ) ٠

شكري بك – اجتمعت اللجنة للالية بتاريخ ٢٢ مايس منة ١٩٢٢ فقررت قبول مشروع تعديل المادة الخامسةمنالقانونالصادر بتار بخ٢٢ اغستوسسنة١٩٢٦ معدلا لقانون عائدات التقاعد المورخ في ٢-٤-١٩٢٤ وذلك بعد وضعه بالصيغة الآتية :

قانون نعديل المادة الخامسة من القانون الصادر بتاريخ ٢٦ اغستوس سنة ١٩٢٦ معدلاً لقانون عائدات التقاعد

1952-2-5191

المادة الأولى :

« يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة الخامسة من القانون الصادر بتاريخ ٢٢ اغستوس سنة ١٩٢٦ معدلاً لقانون عائدات التقاعد المؤرخ في ٢-٤-٤٠٤) وبعمل به من تاريخ نشره

شكري بك – لم تكن هذه المادة موضوعة في المشروع ، ولذلك رأينا ان ننص فيها على اسم القانون ، وعلى مبدأ العمل به ، جرياً على القاعدة التي اتبعت حتى الآن في اصدارالقوانين ، والي لأظن انهذا العمل كان ضرور با

لذلك ارجو موافقت كم على هذه المادة .

ما

١٠ عن كل غالون من البانزين او مايقوم مقامه ٠

ه ۱۱ ۱۱ الکاز

۲ « ليتر من السبير تو النقي -

٠١ (((السموم -

(ب) تقید هــــذه الرسوم في حساب الامانات ثم نوزع على صنادیق البلدیات حسبها بقرر ذلك بنظام خاص » ·

شكري بك – ان المادة التاسمة من قانون رسوم البلديات العثماني قد منحت البلديات حق استيفاء (١٠) بارات عن كل كبلو من البنزين او مايقوم مقامه و (٥) بارات عن كل كبلو من البنزين او مايقوم مقامه و (٥) بارات عن كل كبلو من الاسبيرتو ، سواء اكان صافياً او مسموماً · وجاء فيها ان الكاز و (٤٠) بارة عن كل كبلو من الاسبيرتو ، سواء اكان صافياً او مسموماً · وجاء فيها ان هذا الرسم هو الحد الاعلى ، ويمكن جمعيات البلديات ان تخفضه حسبها تراه موافقاً ·

فأذا قايسنا بين هذه الرسوم و بين الرسوم المبينة في المادة التي تلوتها عليه الآن ، يظهر ان لافرق بينهما ، الا في الاسبير تو الصافي ، بسبب كون القانون المثماني لم يمديز بين هذا النوع من الاسبير تو ، و بين الاسبير تو المسموم .

لقد اطلعتم في الاسباب الموجبة ، على ان المقصد من منح ادارة الجمارك حـق استيفا ورسوم البلدية عن المواد المشتملة مضافة الى رسوم الجمارك ، انما هو لمنع الشركات من انخاذ الوسائل للتخلص من الرسوم المذكورة ، ومساعدة دوائر البلديات فيما يستدعي انما ، مواردها .

بعد ان اطلعتم على هذه المقاصد ارجو قبول هذه المادة ·

د د د د

ب قلادة الثالثة :

«آ- لا مجوز استيراد المواد المذكورة في المادة الثانية من غير الطرق التي يوجد فيها مراكز المجموك .

ب — ومن يخالف ذلك او يحاول بضورة اخرى تهريب بضاعته التي بكون قد استوردها من المواد المذكورة تعتبر مهر بة وتصادر ثم نباع بموجب قانسون الجمادك على ان تو دى من المانها أكراه يات الموظفين والحبرين بشرط ان لايزيد بجموع هذه الاكراميات على خمسين في المائة من اثمان البضاعة الصادرة وما بقى يقسم مناصفة بين البلديات وبين الحزانة المالية »

قاكل مدة التقاعد او المعزولية ٠٠٠) فهل ان المقصود من هذه العبارة المخدمة الاخيرة التي يقوم بها الموظف بعد ان استوفى عائداته القانونية ? او الحدمة الاخيرة هي متممة لما سبق له من الحدمات قبل ان استوفى عائداته القانونية ،وكانت كافية لمدة التقاعد او المعزولية ?فأرجو الافصاح عن ذلك ·

شكري بك - ليس المقصد من العبارة الاخيرة التي اشار اليها عطوفة النائب العام ان تكون مدة الحدمة الاخيرة معادلة للمدة المنصوص عليها في قانوني المعزولية والتقاعد لاكتساب حق المعزولية او التقاعد ، وانما يقصد منها: ان تكون الحدمة الجديدة قد ساعدت الموظف على اكمال المدة القانونية ، فاكتسب بذلك حقاً جديداً .

و يوجد ايضاً حالة اخرى: ذلك ان الموظف الذي كان قد استوفى التعو يضات، او عائدات التقاعد، قد يكون مكتسباً حق المعزولية او التقاعد، ثم اعيداستخدامه، فخدم مدة ، مسواء اكانت قليلة ام كثيرة، فهو يستحق ايضاً بهذاالرجوع الى الخدمة ، ان ينال حق المعزولية او التقاعد،

مجموع القانون :

(قبل) ٠

شكري بك — اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ٢٢ — مايس سنة ١٩٣٧ فوجدت مشروع قانون تعديل المادة التاسعة من قانون رسوم البلديات لسنة ١٩٣٧ موافقاً لذلك قررت قبوله بنصه من دون ان تدخل عليه اي تغيير او تبديل :

(قانون نعديل المادة التاسعة من قانون رسوم البلديات لسنة ١٩٣٢) المادة الاولى:

« يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة الـتاسعة من قانون رسوم البلديات لسنة ١٩٣٢)؛ و بعمل به من ثاريخ نشره في الجريدة الرسمية » ·

قبلت)

ادة الثانية :

« تعدل المادة التاسعة من قانون رسوم البلديات بالصورة الآتية :

(آ) — توحد الرسوم التي تستوفيها البلديات عن المائعات المشتعلة ولتولى ادارة الجمارك استيفا عابالنابة عن البلديات عند دخولها الى بلاد شرق الاردن ذلك على اساس التعربفة الآئية:

المشروع ، او ادخال اي تعديل فيه ·

تعلمون ان القوانين تصدر لاغراض عامة ، واذا وجداعتبارخاص ، ينبغيان لابلتفت الى هذا الاعتماد ·

اظن انني قد اوضحت مايجب ايضاحه في صدد هذا المشروع الذي وافقتم على مواده · لذلك ارجو ان يوضع القانون بجملته على الرأي ·

توفيق بك — لقد اوضح عطوفة مقرر اللجنة المالية بصورة كافية على ماابداه حضرة الزميل سعيد بك ، واعتقد ان أكثر القرى انما تستورد احتياجاتها من المواد المشتعلة من المراكز القرريبة منها ، وفي هذه الحالة تكون غير معفاة من رسوم البلدية ، لان كل ماتستورده بكون قد دفع عنه

فأذا كانت هنالك قرى قليلة جداً قريبة من فلسطين وهي تأتي باحتياجاتها من فلسطين رأساً ، فع وجاهة الملحوظة التي تفضل بهاحضرة الزميل سعيد بك ارى ان من المصلحة العامة ان لا يعدل القانون بسببها وان يقبل ، لان فتح اي باب للاستثناء يدعو للمحذور الذي تخشاه الملديات والذي وضع القانون لازالته .

الرئيس - اضع مجموع القانون على الرأي · (قيل) ·

نشكري بك — اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ٢٢ مايس سنة ١٩٣٢ فقررت قبول مشروع تعديل المادة التاسعة من قانون النقل على الطرق اسنة ١٩٢٦ بالصيغة الآلية :

(قانون لعديل المادة التاسعة من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٢٦)

المادة الدولى . « يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة التاسعة من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٢) و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية »

شكري بك - لم نر فى اللجنة المالية لزوماً لوضع رقم لهذا القانون ، ورأينا ان نزيد التسدية وضوحاً ، فقلنا (قانون تعديل المادة التاسعة من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٢٢) بدلاً من عبارة (تعديل قانون النقل على الطرق رقم (٢) لسنة ١٩٢١) تمييزاً له عن القانون الذي وافق عبارة (تعديل قانون النقل على الطرق عليه محلسكم العالي هذه السنة في دورته الاعتيادية وسمى بـ (قانون تعديثل قانون النقل على الطرق لمسنة ١٩٣٧)

ان هذا التصرفت محان ضرور يا فيما ارى ء لذلك ازجو الموافقة على هذه المادة . (قنلت) :

The state of the s

شكري بك — ان احكام هذه المادة ضرور ية لمنع التهر يب ، وهي منطبقة تمام الانطباق على المبادئ التي تتمشى عليها المصالح الجمر كمية ، ومقررة كذلك في قانون الجمارك . لذلك ارجو الموافقة على هذه المادة ايضاً ·

. (.-

المادة الرابعة :

«تستمر البلديات على استيفاء رسم الاحتفاظ عما يدخل الى مستودعاتها من المواد المذكورة في المادة الثانية وذلك بموجب التعريفة الآتية :

1-

ا به عن كل اربعة غالونات او جزء منها لشهر واحد او لجزء منه » ·

شكري بك – روعي من المــوافق ان تستمر البلديات على استيفاء رسوم الاحتفاظ ، اي. (السكازية) كما في السابق، لعدم وجود اي سبب يدعو لايداع هذا الامر لدوائر الجارك ·

الدلك وضعنا المادة التي تلوته اعليكم لهذا الغرض ، واظن انها موافقة

(قبلت) ·

سعيد بك المفتى - اني عوان كنت احد اعضاء اللجنة المالية التي دققت موادهذا القانون وقبلته وشكله الحاضر، كنت اعلم وقتئذ ان دائرة الجمارك تستوفي الرسوم عن كلمايستورد من البترول عن طريق فلسطان بصورة افرادية ، غيرانني قدعلمت مو خراء ان دائرة الجمارك كانت لا تستوفي شيئا ماسوى رسم المعاينة البسيطة للرور من فلسطين الى حدود شرق الاردن ، ولا يخفى ان هنالك قرى عديدة تستورد احتياجاتها بصورة افرادية على حيواناتها ، ولما كانت الغاية من هذا التعديل ، في تأمين مصلحة البلديات، والحيادة دون التهزيب، وعدم اضاعة حق البلديات بنتيجة التواطو الذي كثيراً ما يقع من الشكات والحيادة دون التهزيب، وعدم اضاعة حق البلديات بنتيجة التواطو الذي كثيراً ما يقع

وعلى هذا الاعتبار اصبحت الرسوم مفروضة على كل فرد يستورد احتياجه ولوكان ذاك خارجاً عن مناطق البلديات وللماك احبت أن اورد هذه الملاحظة الصغيرة الحلسكم العالي ، كي يتبصر في الامر مشمكري بك سلقد ورد في الاسباب الموجمة كما ذكرت الآن ٤ إن الغرض من هذا القلنون هو الاسباب الموجمة كما ذكرت الآن ٤ إن الغرض من هذا القلنون هو المساعدة البلديات هو المساعدة البلديات في استوجب المام مواردها

اعتقد ان هذين الفرضين بما يرغب معلسكم العالي في تحقيقهما ، ولا ارى ان في عادة بعض الافراد في جلب ما يخصهم من المواد المشتعلة من البلاد المحاورة ، ما يستدعي مرف النظر عن هـ فلا